وأفراد أسرهم [٣٠] ، أو التصديق عليها أو الانضمام إليها ، باعتبار ذلك أمراً له الأولوية ، كما يعرب عن الأمل في أن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في موعد قريب ؛

٩ - يرحّب مرة أخرى بإعلان الجمعية العامة للسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم في قرارها ١٦٤/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ؛

١٠ - يؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص للأنشطة المحددة لبرنامج العمل للعقد الثاني ، الموجهة نحو القضاء على الفصل العنصري بوصفه أشد أشكال العنصرية المؤسسية تدميراً وشراً ؛

١١ - يؤكد من جديد أيضاً أهمية أنشطة الإعلام في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وفي حشد التأييد الجماهيري لأهداف العقد الثاني ، ويثني على جهود المنسّق للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الفعّال والفوري للأنشطة المقترحة للنصف الأول من العقد الثاني التي لم يتم الاضطلاع بها بعد ؛

١٣ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام ، أن يواصل إيلاء اهتمام خاص في تقاريره لحالة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ؛

١٤ - يؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة تنسيق المجموعة الكاملة من البرامج التي يجري تنفيذها بواسطة منظومة الأمم المتحدة بقدر ما تتصل بأهداف العقد الثاني ؛

١٥ - يوصي بأن تعلن الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ عقداً ثالثاً لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ؛

١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يعد مشروع برنامج عمل للعقد الثالث ، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، آخذاً في الاعتبار ، ضمن جملة أمور ، عناصر برنامج العمل للعقد الثاني التي لم يتم إنجازها بعد ؛

١٧ - يقرر مواصلة إعطاء الأولوية العليا للبند المعنون " تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري " .

الجلسة العامة ٤٠
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢

١٤/١٩٩٢ - تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى المادتين ٨ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وإذ يشير أيضاً إلى استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة [٣١] ، وعلى وجه الخصوص إلى الفقرات ٧٩ و ٣٠٦ و ٣١٥ و ٣٥٦ و ٣٥٨ منها ، التي تعلق أهمية على تعيين النساء في الأمانة العامة على المستويات العليا لاتخاذ القرارات والإدارة ،

وإذ يشير أيضاً إلى جميع القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر الهيئات منذ صدور قرار الجمعية العامة ٢٧١٥ (د - ٢٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، الذي تناولت فيه للمرة الأولى مسألة توظيف النساء في الفئة الفنية ،

وإذ يلاحظ مع القلق أن الهدف المتمثل في أن تكون للمرأة بحلول عام ١٩٩٠ نسبة مشاركة قدرها ٣٠ في المائة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي لم يتحقق بحلول نهاية عام ١٩٩١ ،

وإذ يضع في اعتباره هدف تحقيق نسبة مشاركة إجمالية للمرأة قدرها ٣٥ في المائة من جميع الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي بحلول عام ١٩٩٥ ، الوارد في قراري الجمعية العامة ١٢٥/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، و ٢٣٩/٤٥ جيم المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وكذلك نسبة مشاركة للمرأة في وظائف الرتبة مد - ١ وما فوقها تصل إلى ٢٥ في المائة من المجموع ضمن المشاركة الإجمالية بنسبة ٣٥ في المائة من الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، وفقاً لما حددته الجمعية العامة في القرار ٢٣٩/٤٥ جيم ،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً أن الالتزام الواضح من جانب الأمين العام هو أمر جوهري لتحقيق الهدفين اللذين وضعتهما الجمعية العامة لتحقيق مشاركة إجمالية للمرأة بنسبة ٣٥ في المائة ، ومشاركة بنسبة ٢٥ في المائة في وظائف الرتبة مد - ١ وما فوقها بحلول عام ١٩٩٥ ،

وإذ يرحّب بالتقرير المرحلي المقدّم من الأمين العام المتعلق بالدراسة الشاملة التي يعدها عن العقبات التي تعترض سبيل النهوض بالمرأة وعناصر برنامج العمل للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ من أجل النهوض بالمرأة في الأمانة العامة [٣٢] ،

١ - يحث بقوة الأمين العام على زيادة عدد النساء في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، ولا سيما في الوظائف العليا على مستوى صنع السياسة واتخاذ القرارات ، بغية تحقيق نسبة مشاركة إجمالية قدرها ٣٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٥ ، وهدف المشاركة في الوظائف برتبة مد - ١ وما فوقها بنسبة ٢٥ في المائة من المجموع ضمن معدل المشاركة الإجمالية بنسبة ٣٥ في المائة ، مع مراعاة الحاجة إلى زيادة تمثيل النساء المنتميات إلى البلدان التي يعتبر تمثيل نسائها منخفضاً أو غير موجود ، ولا سيما النساء المنتميات إلى البلدان النامية ؛

٢ - يحث الأمين العام على أن يشمل بتعييناته المقبلة تعيين نساء في الوظائف العليا على مستوى صنع السياسة واتخاذ القرارات ؛ وعلى أن ينجز الأرقام المستهدفة للأمانة العامة بحلول عام ١٩٩٥ ؛

٣ - يحث أيضاً الأمين العام على أن يكفل ألّا يتسبب الإيقاف المؤقت للتعيينات النظامية ، الذي فرض في سياق عملية إعادة الهيكلة الجارية ، في الحيلولة دون تحقيق هذه الأهداف ؛

٤ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تساهم مساهمة كاملة في زيادة معدل مشاركة المرأة في الفئة الفنية وما فوقها في جميع جهات منظومة الأمم المتحدة ، من خلال أمور منها تسمية مزيد من المرشحات ، وخصوصاً للوظائف العليا على مستوى صنع السياسة واتخاذ القرارات ، وتشجيع النساء على التقدم للوظائف الشاغرة ، ووضع قوائم وطنية للمرشحات تتاح للأمانة العامة وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة ، مع مراعاة الحاجة إلى زيادة تمثيل النساء المنتميات إلى البلدان ذات التمثيل المنخفض أو غير الممثلة ، ولا سيما البلدان النامية ؛

٥ - يوصي بأن تولي جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أولوية لزيادة أعداد النساء في الوظائف الفنية والعليا على مستوى صنع السياسة واتخاذ القرارات ، بغية تحقيق نفس الأهداف الموضوعة للأمانة العامة بحلول عام ١٩٩٥ ؛

٦ - يرحّب بقرار الأمين العام تحويل وظيفة مركز التنسيق في مكتب الأمين العام المساعد لتنظيم الموارد البشرية بالأمانة العامة إلى وظيفة نظامية ، وكذلك بإنشاء وظيفة إضافية من فئة الخدمات العامة لمعاونة الموظفة القائمة بمهام مركز التنسيق [٣٣] ؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يكفل تقديم استنتاجات الدراسة الشاملة عن العقبات التي تعترض سبيل النهوض بالمرأة ، وبرنامج عمل كامل من أجل النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ؛

٨ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يكفل تضمين تقريره السنوي عن مركز المرأة في الأمانة العامة استراتيجيات وطرائق لتنفيذ برنامج العمل ، والولايات ذات الصلة المعتمدة من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يقدم التقرير إلى لجنة مركز المرأة في دورتها السابعة والثلاثين وإلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، وكذلك إلى الهيئات التي تضطلع بمسؤوليات إدارية أو متعلقة بالميزانية أو بشؤون الموظفين عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة .

الجلسة العامة ٤٠
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢

١٥/١٩٩٢ - النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراره ١٩٩١/٢٠ المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ ،

وإذ يعيد تأكيد أحكام الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة د إ - ١/١٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ يحيط علماً بقرارات الجمعية العامة ٧٩/٤٦ ألف إلى واو ، المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ،

وإذ يثير جزعه الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي الخطير الذي تتعرض له غالبية الشعب ولا سيما النساء والأطفال ، كنتيجة مباشرة للفصل العنصري ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تواطؤ الدولة المزعوم في أحداث العنف الناجمة عن دوافع سياسية والتي أودت حتى الآن بحياة الآلاف ، وشردت مئات الآلاف وغالبيتهم من النساء والأطفال ،

وإذ يلاحظ التغيرات الإيجابية التي بدأتها سلطات جنوب أفريقيا بهدف تفكيك أوصال الفصل العنصري ، والتي كانت نتيجة الكفاح الذي لا هوادة فيه الذي شنه شعب جنوب أفريقيا ونتيجة الضغط الذي مارسه المجتمع الدولي ،

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بتوقيع اتفاق السلم الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ [٢٩] ، وانعقاد مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، ويعرب عن الأمل في أن يشكّل هذا إسهاماً رئيسياً نحو وضع نهاية حاسمة للعنف في جنوب أفريقيا ،

وإذ يرحّب بعقد مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية ، باعتباره محاولة لحل مشاكل جنوب أفريقيا بالوسائل السلمية على النحو المتوخى في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ،

وإذ يسلِّم بأن المساواة بين المرأة والرجل لا يمكن تحقيقها دون نجاح الكفاح من أجل أن تقام في جنوب أفريقيا دولة موحدة وغير عنصرية وغير قائمة على التمييز بين الجنسين وديمقراطية ،

وإذ يدرك ما تبديه الأمم المتحدة ، وخصوصاً مركز مناهضة الفصل العنصري بالأمانة العامة وشعبة النهوض بالمرأة بمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ، من اهتمام بقضية مساعدة نساء جنوب أفريقيا على المشاركة الكاملة في عملية إقامة ديمقراطية غير عنصرية في بلدهن ،